مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص114-96

واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2014-2020)

The reality of foreign trade in Algeria in light of fluctuations in oil prices during the period (2014-2020)

بركان بسمة *
berkane Besma
مخبر حاضنة المؤسسات والتنمية المحلية
جامعة عباس لغرور خنشلة–الجزائر
Besma.berkane1992@gmail.com

دربوش محمد الطاهر
derbouche Mohamed Tahar
جامعة عباس لغرور خنشلة–الجزائر
darbouchemedt@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/02 *تاريخ القبول: 2021/12/21* *تاريخ النشر: 2021/12/31*

الملخص :
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثر التجارة الخارجية الجزائرية بالتغيرات التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية. حيث أظهرت النتائج أن إجمالي الصادرات الجزائرية مرتبط بشكل شبه كلي بالصادرات في قطاع المحروقات بنسبة تزيد عن 90% في المتوسط، ما يجعل الميزان التجاري الجزائري شديد الحساسية لتغيرات أسعار المحروقات، حيث شهد تراجعا كبيرا منذ سنة 2014 نتيجة الأزمة النفطية، واستمر هذا التراجع إلى غاية 2020 حيث عرف نتائج سالبة طوال هذه الفترة، ورغم محاولات الجزائر النهوض بقطاع التجارة الخارجية إلا أن اقتصاد الجزائر كان ولا يزال يصنف ضمن الاقتصاديات الريعية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات، النفط.
تصنيف JEL: M21, F16, R12

Abstract :
The study aims to find out how Algeria's foreign trade is affected by changes in oil prices in world markets. The results showed that Algeria's total exports are almost entirely linked to exports in the hydrocarbon sector by an average of more than 90%, making Algeria's trade balance highly sensitive to fuel price changes, where it has seen a significant decline since 2014 as a result of the oil crisis, and this decline continued until 2020, where it experienced negative results throughout this period, and despite Algeria's attempts to promote the foreign trade sector, Algeria's economy was and continues to be classified as a major economy.

Key words: Foreign trade, trade balance, exports, imports, oil.
JEL classification codes: M21, F16, R12

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تشهد التجارة الخارجية اهتماما متزايدا من مختلف الدول سواء المتقدمة منها أو حتى النامية، وذلك نظرا لأهميتها في خدمة التنمية الاقتصادية خاصة بعد التطورات السريعة التي شهدها الاقتصاد الدولي، والجزائر على غرار مختلف الدول النامية، عكفت ومنذ استقلالها على اتخاذ إجراءات وتدابير لتنظيم قطاع تجارتها الخارجية بما يخدم مجموعة الأهداف الاقتصادية التي حددتها الدولة في كل فترة، وقد اختلفت هذه السياسات باختلاف الظروف الاقتصادية والإيديولوجيات السياسية التي حكمت البلاد، بدءا بالرقابة الإدارية للتجارة الخارجية للعشرية الأولى التي تلت الاستقلال، مرورا باحتكار الدولة لهذا القطاع لعشريتين كاملتين وصولا لمرحلة الانفتاح أو التحرير التجاري الذي رافق الانفتاح الاقتصادي والسياسي الذي تم تبنيه في نهاية الثمانينات، لكن وعلى الرغم من مساعي الدولة النهوض بقطاع التجارة الخارجية، والمحاولات المتكررة لترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن اقتصاد الدولة الجزائرية ظل يصنف ضمن الاقتصاديات الريعية، والتي تعتمد بصفة شبه كلية على المحروقات في تغطية صادراتها، وبالتالي جعل هذا الارتباط الشديد الجزائر من أكثر الدول تأثرا بتقلبات أسعار النفط وأزماته، حيث عرفت الجزائر منتصف 2014 وضعية اقتصادية حرجة، وذلك بالانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط الذي أفقدها 50% من إيراداتها، مما دفع الحكومة إعادة النظر في البرنامج الاقتصادي الجديد للفترة 2015-2019، حيث وضعت ضمن أهدافها الأساسية تنويع الاقتصاد وترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك حتى تتمكن من تخطي هذه الأزمة.

ومن هنا تبرز لنا معالم إشكالية هذه الدراسة، والتي يمكن طرحها في التساؤل التالي:

- ما هو واقع التجارة الخارجية في الجزائر وذلك في ظل الأزمة النفطية التي يشهدها العالم منذ 2014، وهل يمكن اعتبارها فرصة لتنويع الاقتصاد خارج المحروقات؟
- هذا التساؤل الرئيسي يطرح لنا العديد من التساؤلات الفرعية وهي:
  - ما هي العلاقة بين التجارة الخارجية وأسعار النفط؟
  - ما هو أثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري للجزائر؟
  - ما هو أثر تغيرات أسعار النفط على كل من الصادرات والواردات؟

فرضيات الدراسة:

- هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والتجارة الخارجية بصفة عامة والصادرات بصفة خاصة، حيث ترتفع الصادرات بارتفاع أسعار النفط وتنخفض بانخفاضها.

- إن الاعتماد الشبه كلي للاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية جعل الميزان التجاري يدخل مرحلة العجز نتيجة الأزمة النفطية سنة 2014.
- يتأثر حجم الصادرات والواردات في الجزائر بالتقلبات التي تطرأ على النفط.

هدف الدراسة: استهدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على الوضع الراهن للتجارة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمات التي يعاني منها سوق النفط العالمي، وذلك من خلال تحليل واقع هيكل الصادرات والواردات في الجزائر، وانعكاس تذبب أسعار النفط على أهم مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية، وفي الأخير تقديم بعض الحلول المقترحة للخروج من الاقتصاد الريعي.

الدراسات السابقة:

- **دراسة بلال بوجمعة وملوك عثمان**: تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016، مجلة الحوار الفكري، العدد12، المجلد11، سنة 2016، وأهم ما توصلت إليه الدراسة عدم استقرار الميزان التجاري فقد حقق رصيدا موجبا من2001 إلى 2014، في حين كان سالبا خلال سنتي 2015 و2016، وكذلك سجلت فترة الدراسة عدم استقرار في تغطية الصادرات الجزائرية للواردات، ويرجع كل ذلك إلى تدني أسعار البترول من جهة وارتفاع فاتورة الواردات من جهة أخرى.
- **دراسة دريدي سارة**: التجارة الخارجية الجزائرية بين الواقع والتحديات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد04، المجلد02، سنة 2017، حيث توصلت من خلال تحليل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2005_2013 إلى وجود خلل في بنية التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة الدراسة، هيكل مشوه، 97% من صادراتها محروقات وتبعية غذائية(أكثر من 30%)، كما أن تحرير التجارة كان له أثر سلبي حيث أنه ساعد في زيادة الواردات دون أن يرافقها زيادة الصادرات خارج المحروقات، ويعتبر الاتحاد الأوروبي الأول في قائمة الموردين والزبائن.
- **دراسة مخطار علالي**:الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد08، سنة2017، وتوصلت هذه الدراسة إلى مدى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري، وأن الجزائر لم تسلم من الآثار المباشرة والغير مباشرة للأزمات النفطية العالمية وأهم هذه الآثار انخفاض معدلات النمو والذي يعود بدوره إلى

انخفاض إيرادات الخزينة العامة، ورغم محاولات الجزائر النهوض بقطاع التجارة الخارجية إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة.

2. مفهوم التجارة الخارجية، سياساتها ومؤشراتها

1.2. مفهوم التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية بأنها "كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة" (عفيفي، 1993، صفحة 36)، كما تعرف بأنها" عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل."(حمدي، 1996،ص18)، وفيما يخص مفهوم التجارة الخارجية والتجارة الدولية، فهناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة، لكن هناك من يقول أنه إذا انتقلنا إلى مصطلح "التجارة الدولية" لنعرف الفرق بينه وبين مصطلح "التجارة الخارجية"، فإنه يمكن القول أن الاختلاف بينهما كبير فالمصطلح الثاني –التجارة الخارجية– هي جزء من المصطلح الأول –التجارة الدولية–، فهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية، ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر بحيث تشمل كل من (علالي، 2017، صفحة 362):

- التبادل الدولي السلعي، أي التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي(التجارة الخارجية المنظورة)؛
- التبادل الدولي الخدمي، أي التجارة الخارجية في إطارها المعنوي(غير المنظورة)؛
- الهجرة الدولية، أي انتقال عنصر العمال بين دول العالم؛
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

ويرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، وتتمثل أهم هذه الأسباب في (حمدي، 1996، ص ص16-17):

- ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات؛
- اختلاف تكاليف وظروف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة؛
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى؛
- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- وجود فائض في الإنتاج؛

- الحصول على أرباح من التجارة الخارجية؛
- رفع مستوى المعيشة.

2.2. سياسات التجارة الخارجية

يقصد بالسياسة التجارية الخارجية "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية"(مناصري ، مكيد، 2020، صفحة835)، ويمكن التمييز بين نوعين :

أ. **سياسة حماية التجارة الخارجية:** وهي قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب، كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية(حشيش، 2002، ص04).

ب. **سياسة حرية التجارة الخارجية:** تعرف بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى. ومن هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع والخدمات عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

وتؤثر السياسة التجارية على مؤشرات التجارة الخارجية، وذلك بتطبيق الأساليب التالية (بونوة، 2018، ص124):

- **الأساليب السعرية:** ويتعلق الأمر بالرسوم الجمركية بمختلف أنواعها، ونظام الرقابة على الصرف الأجنبي، وسياسة الإغراق والإعانات، والتي من شأنها أن تؤثر على أسعار الصادرات والواردات في عمليات التبادل الدولي.
- **الأساليب الكمية:** وتتعلق بإجراءات المنع، ونظام الحصص وتراخيص الاستيراد حيث يكون فيها التأثير على التجارة الخارجية على أساس كمي.
- **الأساليب التنظيمية:** وتخص كل من المعاهدات التجارية، الاتفاقيات التجارية والاتحادات الجمركية والإجراءات الخاصة بالحماية الإدارية والمناطق الحرة.

3.2. مؤشرات تحليل التجارة الخارجية

أ. الميزان التجاري:

يحسب رصيد الميزان التجاري بالفرق بين الصادرات والواردات، وينتج التغير في رصيد الميزان التجاري عن التغير في قيمة الصادرات أو قيمة الواردات، وفي الجزائر التغير في قيمة الصادرات

يرجع أساسا لتقلبات أسعار البترول، أما التغير في الواردات يرجع للسياسات التي تنتهجها الدولة.(عزيزي، 2017، ص251)

ب. هيكل الصادرات:

يشمل هيكل الصادرات جانبين هما: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات، ويعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الإنتاجي وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعرب عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محددة دلت على حالة تبعية الاقتصاد القومي لهذه الأسواق، وبالتالي إمكانية تعرضها لمخاطر التقلبات فيها.(دريدي، 2017، ص908).

ت. هيكل الواردات:

يشمل هيكل الواردات جانبين هما: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات، حيث أنه تكمن أهمية تحليل الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات في بيان درجة تطور الاقتصاد القومي ودرجة ومصادر تبعيته للخارج، ويتم حساب درجة التركز السلعي للصادرات(الواردات) وفق العلاقة التالية :مؤشر التركز لسلعة X من الصادرات أو الواردات= (قيمة الصادرات أو الواردات من السلعةX /القيمة الإجمالية للصادرات أو الواردات) *100 (دريدي، نفس المرجع السابق).

3. تحليل مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر

1.3. تحليل الميزان التجاري:

من خلال الجدول 1 المبين أدناه، نلاحظ أن الميزان التجاري خلال سنة 2014 قد سجل حوالي 4306 مليار دولار، وبحلول سنة 2015 عرف رصيدا سالبا بقيمة 034 17 مليار دولار، واستمر تراجع رصيد الميزان التجاري إلى غاية 2020 حيث عرف نتائج سالبة كل هذه الفترة، حيث بلغ عجز الميزان التجاري 10.60 مليار دولار خلال سنة 2020، مقابل 6.11 مليار دولار التي سجلت سنة 2019، وعلى الرغم من انخفاض الواردات المسجل خلال هذه الفترة فإن عجز الميزان التجاري يتعمق بمبلغ 4.48 مليار دولار ويفسر ذلك جزئيا بالأثر المركب لتراجع صادرات المحروقات وكذا صادرات المنتجات نصف المصنعة.

وبالحديث عن الفوائض التي حققها الميزان التجاري الجزائري في السنوات السابقة، فهي لا تعكس قوة الاقتصاد الجزائري، ولا تخفي التشوهات الهيكلية التي يعاني منها. والجدول الموالي يوضح رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2020

الجدول 1: ملخص نتائج الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2020)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الميزان التجاري	4306	-13714	-17063	-11194	-4533	-6110	-10565
معدل التغطية%	107	73	64	76	90.22	85.43	69.19

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا إحصاءات التجارة الخارجية لمديرية الدراسات والاستشراف.

2.3. تحليل هيكل الصادرات:

أ. الاختلالات التنظيمية والهيكلية التي تحول دون وصول المنتج الجزائري للأسواق الدولية: تتمثل أهم المشاكل والاختلالات الذي يعاني منها التصدير في الجزائر فيما يلي:

- **عدم امتلاك المصدرين الجزائريين السيولة المعلوماتية الكافية عن الأسواق العالمية:** والتي يمكن أن تشكل فرصا تسويقية بالنسبة إليهم، فمثلا أبدى أرباب منتدى رؤساء المؤسسات مخاوفهم من دخول الجزائر للمنطقة العربية للتبادل الحر بسبب نقص المعلومات حول دراسة الجدوى منها.(هواري وآخرون، 2019، ص32)
- **عدم تطابق المنتوج الوطني مع المعايير الدولية:** فعملية ترقية الصادرات خارج المحروقات لن تكون دون تقوية القدرة التنافسية في السعر والنوعية والجودة وقيود البيئة للمنتوج الوطني في الأسواق العالمية، كما أن عدم تنوع القاعدة الفلاحية والصناعية للاقتصاد الجزائري جعلت الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من بين أضعف النسب في العالم، بالإضافة إلى أن المؤسسات الوطنية عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقي سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد.
- **التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة:** إن التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية أثر على عملية التصدير، حيث جاءت الإجراءات التي

اتخذتها الحكومة مؤخرا في إطار زيادة حجم الصادرات، من خلال تخفيف التنظيمين الجبائي والجمركي متأخرة.

- **البنوك:** في السنوات الماضية قبل الأزمة الاقتصادية التي تعرفها الجزائر كانت البنوك تمنح قروضا وتسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع وتقوية الطاقة التصديرية للمؤسسات الجزائرية، ما أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد على حساب المشروعات الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير.
- غياب التنسيق الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين على غرار منتدى رؤساء المؤسسات وأرباب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومة الوصية التابعة لوزارة التجارة حول إيجاد أفضل الصيغ وأنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج.(هواري وآخرون، نفس المرجع السابق، ص33)
- غياب التطبيق الفعلي للمقاربة التسويقية بروافدها الحيوية (الإداري، الإستراتيجي، التكتيكي، البيئي، الدولي، الإلكتروني، الإبداعي،....الخ) لدى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

ب. الاتجاهات العامة للصادرات:

يؤرق هاجس الأزمة المالية المتزايد السلطات الجزائرية يوما بعد يوم، بينما يتأرجح الاقتصاد المعتمد على صادرات النفط بنسبة تفوق 95 %، خصوصا مع استمرار تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، بسبب إجراءات الإغلاق التي فرضها انتشار جائحة كورونا. والجدول الموالي يوضح صادرات الجزائر من المحروقات وخارج المحروقات خلال سنتي 2019 و2020:

الجدول2: تطور الصادرات الجزائرية خلال سنتي 2019و2020

	2019		2020		نسبة التغير%
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
صادرات المحروقات	33243.17	92.80%	21541.11	90.52%	-35.20%
الصادرات خارج المحروقات	2580.36	7.20%	2255.49	9.48%	-12.59%
المجموع	35823.53	100%	23796.60	100%	-33.57%

المصدر: احصاءات التجارة الخارجية سنة 2020 لمديرية الدراسات والاستشراف.

يبين الجدول أعلاه أن الصادرات الإجمالية سجلت انخفاضا بنسبة 33.57% خلال سنة 2020، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض صادرات المحروقات بنسبة 35.20%، حيث شكلت المحروقات الجزء الأهم من الصادرات خلال هذه الفترة بنسبة بلغت 90.52% من القيمة الإجمالية التي بدورها انخفضت بشكل حاد بقيمة 11.70% مليار دولار مقارنة سنة 2019، في حين أن الصادرات خارج المحروقات تبقى دائما هامشية، حيث تمثل 9.48% فقط من القيمة الإجمالية للصادرات، أي ما يعادل 2.26 مليار دولار، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 12.59%

ت. الصادرات خارج المحروقات:

تتجلى المنتجات الرئيسية خارج المحروقات المصدرة خلال سنة 2020 في وحدة "المنتجات نصف المصنعة" التي سجلت قيمة إجمالية قدرها 1.61 مليار دولار، وتأتي وحدة "المواد الغذائية في المرتبة الثانية بقيمة 442.59 مليون دولار، متبوعة بوحدة "سلع التجهيزات الصناعية" بقيمة 90.81 مليون دولار ، وأخيرا وحدات "المواد الخام"، "السلع الاستهلاكية غير الغذائية" و"سلع التجهيزات الزراعية" التي سجلت القيم المتتالية: 71.52 مليون دولار، 39.06 مليون دولار و0.32 مليون دولار.والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول 3: تطور الصادرات خارج المحروقات حسب وحدات الاستخدام لسنتي 2019و2020

	2019		2020		المرتبة	نسبة التغير%
	القيمة	الحصة النسبية%	القيمة	الحصة النسبية %		
السلع الغذائية	407.85	%15.81	442.59	19.62 %	2	8.52%
المواد الخام	95.95	3.72%	71.52	3.17%	4	-25.46%
المنتجات نصف المصنعة	1956.92	75.84%	1611.18	71.43 %	1	-17.67%
سلع التجهيزات الزراعية	0.25	0.01%	0.32	0.014 %	6	26.28%
سلع التجهيزات الصناعية	82.97	3.22%	90.81	4.03%	3	9.46%
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	36.49	1.41%	39.06	1.73%	5	7.25%
المجموع	2580.36	100%	2255.49	100%	-	-12.59%

المصدر: احصاءات التجارة الخارجية سنة 2020 لمديرية الدراسات والاستشراف.

يظهر فحص المنتجات الرئيسية خارج المحروقات المصدرة خلال سنتي 2019-2020 ما يلي: ارتفاعات في تصدير الاسمنت المائي بكافة أنواعه، سكر قصب أو سكر شمندر، التمور والتين، والأسمدة المعدنية بالنسب: 34.87%، 16.80%، 14.49%، 0.79% على التوالي؛

انخفاضات والتي مست كل من الزيوت ومنتجات أخرى محصل عليها من تقطير قطران فحم حجري، النشادر اللامائية أو محلولها المائي (النشادري)، فوسفات الكلسيوم الطبيعي والهيدروجين والغازات النادرة بالمعدلات المتتالية : 40.39%، 36.89%، 19.16% و 3.83%، صادرات العنفات النفاثة، العنفات الدافعة والعنفات الغازية الأخرى سجلت ارتفاعا جد معتبر بما يعادل 46.11 مليون دولار. والشكل الموالي يوضح حصص الصادرات خارج المحروقات حسب وحدات الاستخدام:

الشكل1: الحصص النسبية للصادرات خارج المحروقات حسب وحدات الاستخدام لسنتي 2019و2020

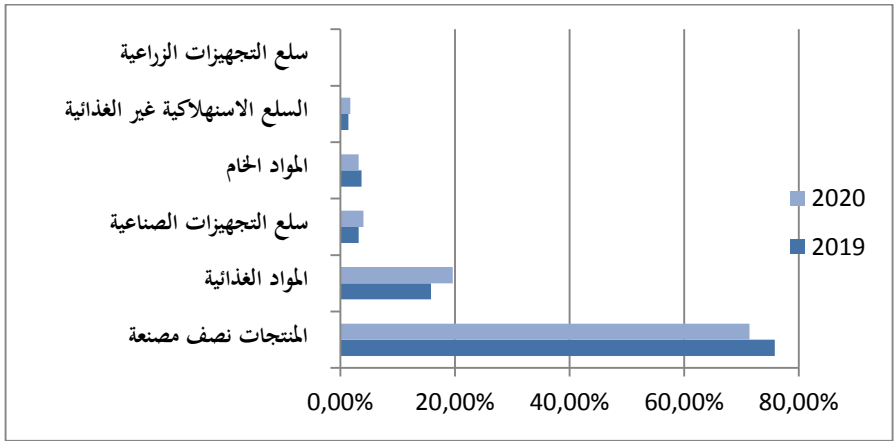

المصدر: احصاءات التجارة الخارجية سنة 2020 لمديرية الدراسات والاستشراف.

3.3. تحليل هيكل الواردات:

سجل إجمالي الواردات انخفاضا بنسبة 17.99% خلال سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019، حيث انتقلت القيمة من 41.93 مليار دولار إلى 34.39 مليار دولار يبرز تصنيفها حسب وحدات الاستخدام ما يلي:

- انخفاضات بنسب: 55%، 36.27%، 30.64%، 22.63% و10.92% على التوالي فيما يخص سلع التجهيزات الزراعية، الطاقة وزيوت التشحيم، سلع التجهيزات الصناعية، المنتجات نصف المصنعة والسلع الاستهلاكية غير الغذائية.
- ارتفاعا بنسبة 14.27% تخص وحدة الاستخدام"المواد الخام"، أما فيما يتعلق بالمواد الغذائية فقد سجلت ارتفاعا طفيفا ب0.28%خلال الفترة المعتبرة. والجدول الموالي يوضح تطور واردات الجزائر حسب وحدات الاستخدام:

الجدول 4 : تطور الواردات حسب وحدات الاستخدام خلال سنتي 2019-2020

	2019		2020		المرتبة	نسبة التغير
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة		
المواد الغذائية	8072.27	19.25%	8094.91	23.54%	**2**	**0.28%**
الطاقة وزيوت التشحيم	1436.25	3.42%	915.35	2.66%	**6**	**-36.27%**
المواد الخام	2012.25	4.80%	2299.42	6.69%	**5**	**14.27%**
المنتجات نصف المصنعة	0297.52	24.56%	7967.61	23.17%	**3**	**-22.63%**
سلع التجهيزات الزراعية	457.70	1.09%	205.94	0.60%	**7**	**-55%**
سلع التجهيزات الصناعية	3202.40	31.48%	9157.73	26.63%	**1**	**-30.64%**
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	6455.77	15.40%	5750.68	16.72%	**4**	**-10.92%**
المجموع	41934.12	100%	34391.64	100%		**-17.99%**

المصدر: احصاءات التجارة الخارجية سنة 2020 لمديرية الدراسات والاستشراف.

تتكون تركيبة الواردات المحققة خلال سنة 2020 من:(احصاءات التجارة الخارجية سنة 2020 لمديرية الدراسات والاستشراف)

وحدة المواد الغذائية: تأتي هذه الوحدة في المرتبة الثانية في تركيبة المنتجات المستوردة خلال سنة 2020، بحصة نسبية تقارب ربع القيمة الإجمالية. وبلغت واردات هذه الوحدة 8.09 مليار دولار خلال سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.28%، بالمقارنة مع سنة 2019، ومن حيث تركيبة هذه الوحدة فهي الحبوب، الحليب ومنتجات صناعة الحليب، السكر ومصنوعات سكرية وبقايا ونفايات الصناعات الغذائية.

وحدة الطاقة وزيوت التشحيم :تحتل المرتبة السادسة من هيكلة الواردات بنسبة 2.66% بقيمة 915.35 مليون دولار مسجلة بذلك انخفاضا معتبرا بنسبة 36.27% مقارنة بسنة 2019، ومن حيث البنية تهيمن على واردات هذه الوحدة زيوت النفط أو زيوت معادن بحيث تبلغ حصتها 58.66%، يليها كل من كوك النفط 26.08%، محضرات للتشحيم 8.25% وكوك ونصف كوك فحم حجري بنسبة 4.56%.

المواد الخام: تحتل وحدة المواد الخام المرتبة الخامسة من مجموع الواردات المحققة خلال سنة 2020 وذلك بنسبة 6.69%من القيمة الإجمالية، ما يعادل 2.30 مليار دولار، حيث ارتفعت واردات هذه الوحدة بنسبة 14.27%مقارنة بسنة 2019. ومن حيث هيكلة هذه الوحدة تمثل زيت الصويا وجزيئاته، خامات حديد ومركزاتها، خشب منشور أو مقطوع طوليا الحصص النسبية على التوالي24.67%، 18.29% و14.31%.

المنتجات نصف المصنعة: تمثل واردات وحدة الاستخدام"المنتجات نصف المصنعة" نسبة 23.27% من إجمالي الواردات، مما يجعلها تحتل المرتبة الثالثة وذلك خلال 2020. تتكون هذه الوحدة أساس من مواسير وأنابيب وأشكال خاصة من مجوفة من حديد أو صلب، متعددات جزيئات الإيثيلين في شكل أولي، متعدد الخلات وغيرها من متعددات الايثر وراتنجات الايبوكسيد بشكل أولي، منتجات نصف جاهزة من حديد أو صلب غير مخلوط ومنشآت وأجزاء منشآت من حديد صلب أو حديد أو صلب بالنسب المتتالية 8.43%، 5.25%، 3.88%، 2.86%، 2.75%، وسجلت واردات أهم منتجات هذه الوحدة في معظمها تطورات سلبية.

سلع التجهيزات الزراعية: بغض النظر عن أن الوحدة "سلع التجهيزات الزراعية" تحتل المرتبة الأخيرة في الواردات بنسبة جد ضئيلة تبلغ 0.60% ، ما يعادل 205.44 مليون دولار، إلا أنها سجلت انخفاضا لا يستهان به بنسبة 55% وذلك خلال سنة 2020. يظهر فحص

هذه الوحدة مقارنة بالسنة السابقة في معظمها تطورات سلبية مست كل من الجرارات آلات وأجهزة أخرى مما يستعمل في الزراعة والبساتين، أو تربية الدواجن والنحل، وآلات وأجهزة لجني المحاصيل الزراعية.

سلع التجهيزات الصناعية: بلغت واردات "سلع التجهيزات الصناعية" بعنوان سنة 2020 مبلغ 9.16 مليار دولار، وبالتالي احتلت المركز الأول من إجمالي الواردات الجزائرية بنسبة 26.63%، ومن حيث البنية تتكون هذه الوحدة أساسا من مراكز الهاتف للمستعملين، لاسيما شبكات الهاتف الخلوية، وشبكات أخرى لاسلكية، عنفات نقاثة وعنفات دافعة وعنفات غازية أخرى، حنفيات وأجهزة مماثلة للأنابيب والمراجل والخزانات واللدائن أو أوعية مماثلة وسيارات ذات محرك لنقل البضائع وذلك بالنسب التالية: 9.36%، 5.03%، 4.05%، 3.24%.

السلع الاستهلاكية غير الغذائية: تحتل هذه الوحدة المرتبة الرابعة في بنية الواردات، ممثلة بذلك حصة 16.72% أي ما يعادل 5.75 مليار دولار خلال سنة 2020، وتعد كل من الأدوية المعدة للبيع بالتجزئة، الأمصال المضادة، اللقاحات وأجزاء ولوازم السيارات المكونات الرئيسية لهذه الوحدة، حيث تبلغ نسبة كل منها على التوالي: 19.44%، 9.14%، 5.86%.

4. انعكاسات تذبذب أسعار النفط على التجارة الخارجية في الجزائر

شهدت أسعار البترول ارتفاعا نوعيا مع مطلع الألفية الثانية استمر ما يقارب العقد من الزمن، حيث عاشت الدول المنتجة للبترول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بحبوحة مالية، إذ شكلت صادرات المحروقات خلال هذه الفترة 95% من المجموع الكلي للصادرات وشكلت الجباية البترولية أكثر من 60%من إيرادات الميزانية العامة للدولة، غير أن الانهيار المفاجئ لأسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بنسبة تزيد عن 50% أدى إلى العديد من الآثار السلبية (بوقطاية وآخرون، 2018، ص355).

1.4. أسباب انخفاض أسعار النفط:

هناك ثلاثة أسباب أدت إلى انهيار أسعار النفط، والحقيقة أنه كان من الممكن توقع وقراءة هذا الهبوط، وإن كان من المستحيل التنبؤ بأن يحدث بهذه الدرجة من السرعة التي تشكل سقوطا حرا للمؤشرات (محمد عايش، ثلاثة أسباب وراء انهيار أسعار النفط، 2020، https://www.alquds.co.uk/).

- السبب الأول وراء الانهيار هو انتشار فيروس كورونا، والقلق العالمي غير المسبوق من الوباء، ما يعني بالضرورة أن العام الحالي سوف يشهد هبوطا حادا في الطلب على النفط ومشتقاته بسبب أن أغلب دول العالم اتخذت إجراءات للحد من السفر والتنقل، فضلا عن أن الصين هي مركز الوباء، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ودخولها في الركود يعني بالضرورة انخفاض طلبها على النفط والوقود بكل أنواعه.
- أما السبب الثاني للانهيار فهو فشل التوصل إلى اتفاق لخفض الإنتاج بين منظمة "أوبك" وروسيا، وفشل الاتفاق مرده سياسي بكل تأكيد وليس اقتصاديا، حيث أن التوازن الذي كان متحققا في الأسواق طيلة السنوات الثلاث الماضية، كان يصب في مصلحة الجميع، وبمجرد فشل التوصل إلى اتفاق تراجعت أسعار النفط بنسبة 10%، وفي يوم التداول التالي، أي يوم الانهيار، هوت الأسعار بنحو 30%، وفقد النفط ثلث قيمته خلال دقائق معدودة.
- السبب الثالث، كان القرار الصادر عن السعودية وهي أكبر منتج للنفط في العالم، والقاضي بخفض أسعار بيع نفطها لشهر إبريل 2020، ليصبح أقل بستة دولارات للبرميل الواحد عن أسعار البيع في مارس، وهو القرار الذي أدى إلى هبوط الأسعار في السوق، بأكثر من عشرة دولارات، فضلا عن أن القرار أعطى إشارة واضحة إلى أن "حرب أسعار" أو "حربا نفطية" قد اشتعلت بين السعودية وروسيا، ما أدى على الفور إلى الفوضى في السوق وفقدان السيطرة وانهيار الأسعار الفوري.

2.4. تطورات أسعار البترول

إن الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط تتآكل وتدخل ميزانيتها مرحلة العجز، وهي التي بنتها على أساس مرجعي يفوق 90 دولار للبرميل، ومنها الجزائر التي تعتمد سعر مرجعي نظري بعيد كل البعد عن واقع ميزانيتها. وعند الحديث عن نقمة البترول تعتبر العلة الهولندية أحد أهم الأسس النظرية في هذا الموضوع، والمرض الهولندي هو مفهوم يشير إلى جميع الآثار السلبية التي تحدث في الاقتصاد من خلال التوسع في القطاعات التي تنتج الموارد الطبيعية و انكماش القطاعات الأخرى. والشكل التالي يوضح تطور سعر النفط حسب منظمة أوابيك:

الشكل 2: تطور سعر البترول الخام حسب منظمة الأوابيك خلال الفترة(2010-2019)

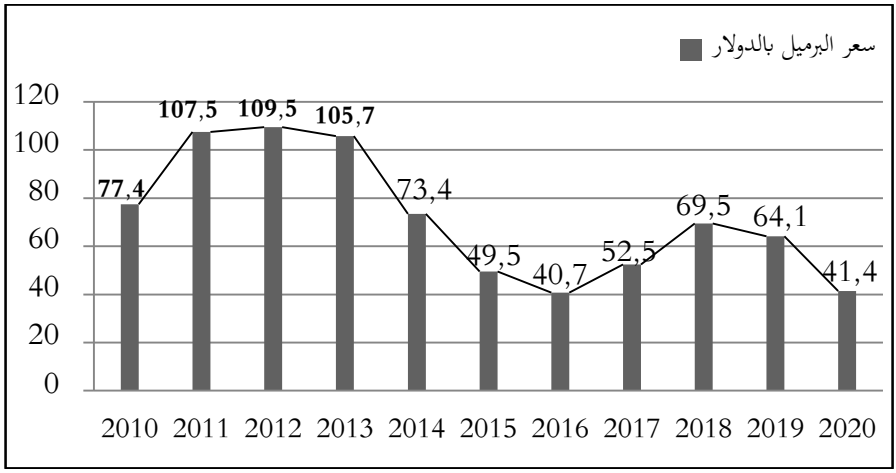

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

انطلاقا من التقرير الإحصائي السنوي الذي تصدره منظمة أوابيك (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول)، نلاحظ أن أسعار النفط عرفت تقهقرا بداية من سنة 2014، لتبلغ أدنى مستوى لها سنة 2016 حيث بلغت 40.7 دولار للبرميل، وجاء هذا بسبب الانهيار المفاجئ الذي شهدته أسعار المحروقات أواخر سنة 2014، وهو أكبر انخفاض تشهده أسعار البترول منذ انهيارها المؤقت سنة 2008.

3.4. أثر تقلبات أسعار النفط على التجارة الخارجية الجزائرية

عادة ما ينظر إلى أي اكتشاف لكميات كبيرة من النفط في البلدان النامية على أنه نعمة، فهو يعد بمثابة فرصة للدول للقفز إلى الأمام في مجال التنمية لصالح مصلحة مواطنيها، ولكن للأسف، نادرا ما يكون هذا هو واقع الحال حيث أن الموارد الطبيعية الوفيرة مثل النفط هي في الواقع عقبة رئيسية تعترض التنمية في العديد من البلدان، فهي بمثابة 'الفخ' الذي يخنق الأنشطة الاقتصادية الأخرى ويؤدي إلى سوء الحوكمة (Paul Collier, 2007, p12)، ونظرا لكون الجزائر من أكبر الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط، فقد جعلها ذلك تحتل مكانة هامة في السوق النفطية العالمية، لكن اعتماد الجزائر بشكل كبير على هذا المورد ترك آثار على مختلف المؤشرات الاقتصادية خاصة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها نتيجة انخفاض أسعار النفط. والجدول الموالي يوضح العلاقة بين الميزان التجاري وأسعار النفط:

الجدول5: العلاقة بين رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط خلال الفترة 2014-2020

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
أسعار النفط (دولار/البرميل)	105.7	73.4	49.5	40.7	52.5	69.5	64.1	41.4
رصيد الميزان التجاري	10465	4306	-13714	-17063	-11194	-4533	-6110	-10565

المصدر: من إعداد الباحثين.

أكدت السنوات الماضية أن تغطية العجز في الميزان التجاري تعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الصادرات المرتبطة بأسعار النفط على مواجهة احتياجات الاستيراد، ولذلك فقد ساهم ارتفاع الأسعار في تحقيق فوائض مستمرة في الميزان التجاري وذلك قبل سنة 2014.

نلاحظ من خلال الجدول تراجع رصيد الميزان التجاري وذلك بداية من سنة 2014 ، حيث سجل 4306 مليار دولار، وجاء هذا كنتيجة للأزمة التي شهدتها أسعار النفط أواخر سنة 2014، فقد تراجعت أسعار النفط إلى غاية 73.4دولار للبرميل بعد أن كان 105.7 سنة 2013.

وفي سنة 2015 سجل الميزان التجاري عجزا لأول مرة بعد سنوات من الفوائض المتتالية، حيث بلغ 13714- مليار دولار، وذلك بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط حيث بلغت 49.5 دولار للبرميل.

وبانهيار أسعار النفط سنة 2016 إلى 40.7 دولار للبرميل، استمر تراجع رصيد الميزان التجاري حيث بلغ عجزه 17063- مليار دولار.

ونلاحظ ارتفاع في أسعار النفط خلال سنتي 2017 و 2018 حيث بلغت 52.5 و69.5 دولار للبرميل على التوالي، ورافق ذلك ارتفاعا طفيفا في رصيد الميزان التجاري إلا أنه لم يخرج من مرحلة العجز، حيث ارتفع إلى 11194- و4533- على التوالي.

وازداد عجز الميزان التجاري خلال سنة 2019 نتيجة انخفاض أسعار النفط من جديد حيث بلغت 64.1 دولار للبرميل، وبانهيار الأسعار سنة 2020 ارتفع عجز الميزان التجاري حيث سجل 10565- مليار دولار، وهذا بسبب تهاوي أسعار النفط وبلوغها 41.4 دولار للبرميل والسبب الرئيسي في ذلك هو فيروس كوفيد 19 الذي اجتاح العالم.

كما شهدت الواردات ارتفاعا ملحوظا ولكنها ظلت تتجاوز حجم الصادرات مما أدى إلى عجز الميزان التجاري، ومن بعض أسباب ارتفاع الواردات نذكر:

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين للقمح؛
- الزيادات في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات؛
- زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، وضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة؛
- ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية وحدوث تضخم ناتج عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على صادراتها للدول النامية والمصدرة للنفط وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات.

5. خاتمة

تعتمد الدول النفطية ومن بينها الجزائر بشكل كبير على إيرادات النفط، فارتفاع الإيرادات يعني ازدهار الاقتصاد، وانخفاض الإيرادات يعني مشاكل اقتصادية متعددة. وينتج عن انخفاض أسعار النفط العديد من التأثيرات السلبية منها عجز في الميزانيات الحكومية، تخفيض الإنفاق على البرامج الاجتماعية والمشاريع الأخرى التي تعتبر هامة للتنمية الاقتصادية، زيادة البطالة وزيادة الضرائب وانخفاض الإعانات...الخ، وقد توصلنا في هذه الدراسة على النتائج التالية:

- توجد علاقة طردية بين مؤشرات التجارة الخارجية وأسعار النفط الدولية، فهي ترتفع بارتفاعها وتنخفض بانخفاضها(صحة الفرضية1)
- تؤثر أسعار النفط بشكل مباشر على رصيد الميزان التجاري وذلك لأن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات وبالتالي تجاوز قيمة الواردات لقيمة الصادرات وحدوث العجز، وبما أن الاقتصاد الجزائري مصنف ضمن الاقتصاديات الريعية، فذلك يؤثر سلبيا على الميزان التجاري خصوصا عند الانخفاضات الطارئة لأسعار النفط في السوق الدولية، حيث دخل الميزان التجاري الجزائري مرحلة العجز منذ سنة 2014 وذلك نتيجة أزمة النفط (صحة الفرضية2).
- إن إجمالي الصادرات الجزائرية مرتبط ارتباطا شبه كلي بالصادرات في قطاع المحروقات والمتعلقة بدورها بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط في السوق الدولية، وبالتالي

فالتغيرات التي تصيب أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على حجم الصادرات الإجمالية فهي ترتفع بارتفاع أسعار النفط وتنخفض بانخفاضها. ويتعلق جزء من قيمة الواردات بالسياسة التي تعتمدها الدولة في حين يتعلق الجزء الآخر بأسعار النفط، حيث أن بانخفاض أسعار النفط سنة 2014 انخفضت الواردات، وذلك راجع لانخفاض المداخيل النفطية التي تعتمد عليها الدولة في تسديد فواتيرها.(صحة الفرضية3)

حلول وتوصيات:

- إنشاء شبكة الكترونية قوية وآمنة للتجارة الخارجية في الجزائر، مما يسمح بتوفير نظرة شاملة لعمليات التجارة الخارجية من خلال قاعدة بيانات تمكن المصدرين من توقع الحالة التنافسية لمنتجاتنا ما يسمح لنا بتكفل أفضل في المعلومات والتكاليف اللوجيستية والامتثال للمعايير الدولية.
- حل المعضلة الهيكلية التي تعاني منها تجارتنا الخارجية وهي اختلال الميزان التجاري لصالح الواردات وسيطرة المحروقات على طبيعة الصادرات من خلال إصلاح السياسات التجارية وتبني نظام اقتصاد السوق.
- السعي إلى تجويد المنتجات وتحقيق التناسب بين النوعية والجودة والسعر، وبناء سلسلة متكاملة ذات جودة بدءا بالمادة الخام وصولا إلى السوق الخارجية.
- ضرورة إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية في الجزائر.
- ضرورة تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة، الصناعة، السياحة، الصيد البحري...الخ، وكذا تطوير الطاقات المتجددة (الشمسية، الهوائية، المائية...) كاستراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات في الجزائر.

6. قائمة المراجع

- بونوة سمية، نوري منير (2018)، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 19، المجلد 14.
- حمدي عبد العظيم(1996)، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق.
- دريدي سارة(2017)، التجارة الخارجية الجزائرية بين الواقع والتحديات، العدد04، المجلد02، مجلة دراسات اقتصادية، ص905-930.

- سفيان بوقطاية وآخرون(2018)، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري-التداعيات والحلول- ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 6.
- سامي عفيفي حاتم (1993)، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية.
- عادل أحمد حشيش (2002), أساسيات الاقتصاد الدولي, دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, مصر.
- مناصري يحي، مكيد علي(2020)، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد1.
- مخطار علالي(2017)، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد8.
- هواري أحلام وآخرون(2019)، وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية، مجلة دفاتر بوادكس، العدد01، المجلد08، ص28-47.
- تقارير إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر الصادرة عن مديرية الدراسات والاستشراف.
- التقارير الإحصائية السنوية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابيك).

مواقع الانترنت

محمد عايش، ثلاثة أسباب وراء انهيار أسعار النفط، 2020، الرابط: https://www.alquds.co.uk/تم الاطلاع عليه يوم: 2021/10/28.

المراجع باللغة الأجنبية

- Paul Collier (2007), The Bottom Billion: Why the poorest Countries are failing and what Can Be done About it, Oxford University Press, USA.